Distr. General
15 May 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 14 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة جينين هينيس - بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو المعقودة يوم الثلاثاء، 12 أيار/مايو 2020. وأدلى ممثل العراق أيضا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) سفين **يورغنسون**
رئيس مجلس الأمن





230520 280520 20-06757 (A)



المرفق الأول

إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق، جينين هينيس – بلاسخارت

أعتقد أنه لا يمكن للمرء أن يكون مغالياً في حجم التحديات التي تواجه العراق في الوقت الراهن، حيث فاقم تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) عالمياً والهبوط الحاد في أسعار النفط من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية العميقة الموجودة أصلاً.

وحيث أن النظام الصحي في العراق كان أساساً على شفا الانهيار قبل تفشي جائحة كوفيد-19، فقد احتل، ولا يزال، منع تفشي الفيروس على نحو سريع أعلى سلم الأولويات. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا للسلطات العراقية وأن أعيد التأكيد أنه لا يمكن لأي قدر من التصدي الحكومي أن ينجح دون المشاركة الفعالة لكافة السكان.

لقد ضممت صوتي مؤخراً إلى أصوات زملائي من الممثلين الخاصين للأمين العام في منطقة الشرق الأوسط في تكرار دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار، وهو وقف لإطلاق النار بأوسع مفاهيمه: العسكرية وكذلك السياسية. ومن المؤكد أن التحزب والمصالح الضيقة لا بد أن تتراجع أمام القضية الوطنية الأكبر ومصلحة الشعب العراقي في هذه المرحلة التي تشهد أزمات حادة.

وللأسف، بينما يتدهور الوضع الاقتصادي للعراق يومياً، شهدنا تناحراً سياسياً متواصلاً وتكليف ثلاثة أشخاص بمنصب رئيس الوزراء في مدة لا تتجاوز العشرة أسابيع. ولكن أخيراً، وبعد طول انتظار، تشكلت حكومة جديدة في الأسبوع الماضي، حيث أقر مجلس النواب تعيين مصطفى الكاظمي رئيساً جديداً لمجلس الوزراء ووافق على برنامجه الحكومي بالإضافة إلى 15 من 22 وزيراً في الحكومة، في تطور طال انتظاره ولكنه كان موضع ترحيب بالغ. وقد أصبح من الضروري الآن إتمام إسناد المناصب الوزارية الشاغرة بشكل سريع، بما في ذلك تعيين المزيد من النساء وممثلي الأقليات.

وقد تضمنت الأولويات التي أعلن عنها رئيس الوزراء الجديد التصدي للأزمة الصحية المتمثلة في جائحة كوفيد-19 وتطوير القطاع الأمني وإصلاحه وحصر السلاح بيد الدولة وتعزيز الاقتصاد ومكافحة الفساد والارتقاء بالمساءلة والعدالة. كما تشمل هذه الأولويات إطلاق حوار وطني وتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية وصون السيادة العراقية وتعزيز عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية والعمل على إجراء انتخابات مبكرة. ويتوجب تحويل هذه التطلعات الهامة وعلى نحو عاجل إلى أفعال. وأود أن أؤكد أن العراق ليس لديه رفاهية الوقت وليس بمقدوره تحمل ممارسات سياسية ضيقة الأفق ومدمرة.

ومع تسلم الحكومة الجديدة مهامها منذ أيام قليلة فعلي القول بأن أول قراراتها تبعث على التفاؤل. ولكننا لسنا بحاجة إلى بلورة سحرية لندرك أن الطريق أمامها محفوف بالعديد من التحديات المعقدة. وكما ذكرت عدة مرات، لم تظهر تحديات العراق بين عشية وضحاها. وإضافة إلى ذلك، فإنها أكبر من أي حكومة بمفردها.

ولذلك، فإن من المهم للغاية إدارة توقعات الجمهور. فلن يكون هناك معجزات مفاجئة. وتحمل الاستجابة واسعة النطاق ذات الأهمية، استجابة تشمل الطبقة السياسية بأكملها وكافة المجتمعات المحلية

والعمل بحس واضح من الوحدة والشعور بالحاجة الملحة والتركيز على بناء القوة المحلية وإعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية.

لقد أجبرت جائحة كوفيد-19 الشارع على الهدوء، ولكن مع هبوط ثقة الجماهير إلى أدنى مستوياتها، لن يستسلم العراقيون الذين يطالبون بعراق أكثر رخاء وشمولاً للجميع. ويواجه العراق قائمة طويلة من الأعمال الداخلية العاجلة غير المكتملة. ولكي تستعيد الحكومة ثقة الجمهور، يجب عليها أن تثبت أنها قادرة على إنجاز تلك المهام الضرورية مثل حفظ النظام والقانون وتقديم الخدمات العامة.

وفيما يتعلق بمسألة الانتخابات المبكرة، على الرغم من أنها أولوية قصوى للكثيرين، فإن البرلمان لم يكمل بعد عمله المتعلق بالإطار الانتخابي – خاصة القضايا الخلافية ذات الصلة بتحديد الدوائر الانتخابية وتخصيص المقاعد.

وأود أيضاً أن أكرر الحاجة الملحة للمساءلة والعدالة فيما يخص العديد من القتلى والجرحى بين المتظاهرين الأبرياء. وأود أن أقول إننا نشعر بالارتياح حيال الإجراءات المبكرة التي اتخذها رئيس الوزراء الجديد والتي تدل على حرصه على المضي قدماً في هذه الملفات المهمة.

لقد كشف الوضع الاقتصادي الحالي، مرة أخرى، ضعف العراق نتيجة للافتقار الحاد إلى التنوع الاقتصادي. فقد انخفضت عائدات العراق الشهرية من النفط من 6 بلايين دولار إلى 1.4 بليون دولار خلال الفترة ما بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل. وفي الوقت الذي يتم فيه استنزاف النظام المالي العالمي من كافة الجوانب، سيكون الحصول على التمويل الدولي أصعب من أي وقت مضى.

وعلاوة على ذلك، تسبب حظر التجول الضروري من أجل احتواء جائحة كوفيد-19 فيما يشبه التوقف الكامل للنشاط التجاري، مهدداً سبل العيش التي تكتنفها المشاكل أصلاً للعديد من العراقيين الذين يعتمدون على الأجر اليومي لتوفير الغذاء لهم ولأسرهم.

إن الحاجة إلى توسيع قاعدة الإيرادات العراقية لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً مما هي عليه الآن. فقد تم الإعلان بوضوح مراراً وتكراراً أنه يتعين على العراق تقليل الاعتماد على النفط وإصلاح البنية التحتية الأساسية وتطويرها ومعالجة تضخم الخدمات العامة وعدم كفاءتها وبناء مؤسسات دولة تمتلك مقومات البقاء وتلبي احتياجات السكان. وينبغي له أيضا مكافحة الفساد ومحاربة المحسوبية والمحاباة وتحفيز القطاع الخاص المحلي، وفي ذات الوقت جذب الاستثمارات الأجنبية.

لقد تم تشجيع العراق بوضوح وبصورة متكررة على بناء بيئة صحية تفضي إلى نمو واسع النطاق وموزع بعدالة وإيجاد فرص عمل بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة وشركاء آخرين، ولكن في غياب المتابعة الكافية، سيبقى البلد، للأسف، غير مستعد لمعالجة هذه الصدمات الحادة.

ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 9.7 في المئة خلال عام 2020، مع ازدياد معدلات الفقر إلى ما يقارب 40 في المئة. كما يتوقع حدوث خسائر كبيرة في دخل العمالة، فضلاً عن تضاؤل الفرص الاقتصادية.

ومن الضروري إعادة التأكيد على أن الفساد ربما يكون هو أكبر مصدر للخلل في العراق. فهو

يعمل ضد عامة الشعب من العراقيات والعراقيين، وكذلك يفضي إلى إبعاد الجهات المانحة والمستثمرين المحتملين الذين يضيقون ذرعاً، وعلى نحو متزايد، بمجابهة المنظومة من أجل إيجاد فرصة لمساعدة البلد.

ولا تزال التطورات الأمنية المحلية والإقليمية والدولية تؤثر سلباً على البلد. فمن الواضح أن الخطاب التحريضي ونمط الهجمات والهجمات المضادة على الأراضي العراقية أفعال عقيمة ومؤسفة تماماً. وعلى الرغم من أن هذه الأحداث تناقصت تدريجياً في الأسابيع الأخيرة، فإنها لا تزال تشكل تهديداً مستمراً لاستقرار العراق.

ولا يسعني إلا أن أؤكد أن الطريقة التي تختارها العناصر المسلحة، التي لها ارتباطات متباينة بالدولة، للتصرف في هذه المرحلة ستحدد الكيفية التي سينظر بها العراقيون، بل والعديد من الآخرين، إليهم. وأكرر مرة أخرى أنه ليس بوسع العراق تحمُّل استخدامه كساحة للتنافس و/أو النزاعات بالوكالة بين القوى المختلفة.

ومن المهم للغاية أيضاً منع أي محاولة لعودة ظهور التطرف العنيف. ويجب عدم إفساح المجال أمام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لزيادة أنشطته. وأفضل شكل من أشكال مكافحة الإرهاب هو أن توفر الحكومة كل ما يحتاجه المواطن وتعالج الأسباب الجذرية التي لا تزال تسمح بوجود جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية.

وإذ ننتقل إلى الشواغل الإنسانية، فإننا نرحب بحذر بالجهود الجارية لتحسين الإذن بوصول العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية في العراق التي تقدم خدمات لإنقاذ الأرواح. ويحتاج الشركاء في المجال الإنساني إلى رسائل الوصول للمرور عبر نقاط التفتيش الأمنية المتعددة في مناطق عملياتهم. ولسوء الحظ، لا تزال العديد من طلبات الوصول غير موافق عليها.

وفي الوقت الراهن، أصبح الوصول أكثر تقييداً بسبب القيود المفروضة على التنقل جراء كوفيد-19، مما يضيف درجة أخرى من التعقيد. وثمة حاجة ماسة للتوصل إلى حل عملي طويل الأجل، مع وجود جهة تنسيق مخولة للعمل بانتظام مع الشركاء في المجال الإنساني بشأن مسائل الوصول. ويحدوني أمل صادق في أن تتصرف السلطات العراقية الآن بدون المزيد من التأخير.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين بغداد وأربيل، لا يزال لا يمكننا الإشارة إلى اتفاق نهائي متفق عليه ومنفذ بالكامل بشأن مسائل حاسمة مثل الميزانية الاتحادية، فضلا عن تقاسم النفط والإيرادات. بل على العكس من ذلك، شهدنا مؤخرا تحركا في الاتجاه المعاكس، حيث أعلنت الحكومة الاتحادية السابقة أنها ستوقف المدفوعات إلى إقليم كردستان، مما يؤثر على مرتبات موظفي الخدمة المدنية. وبغض النظر عن الأسس الموضوعية لذلك القرار، إلا أن التوقيت غير مناسب إلى أبعد حد. ولا تزال المفاوضات جارية بين بغداد وأربيل. ولا يسعني إلا أن أشدد على أن هناك حاجة ماسة إلى اتباع نهج مستدام في الأجل الطويل. وبطبيعة الحال، يتطلب التوصل إلى أي حل مستدام، مشاركة الطرفين.

وفيما يتعلق بسنجار، كانت هناك وعود كثيرة ولكن حتى الآن لم تكن هناك توقيعات، ناهيك عن التنفيذ، حيث دفع اليزيديون الثمن بشكل ملحوظ. وفي إقليم كردستان، كما هو الحال في أماكن أخرى في

العراق، تكتسي الشفافية وحرية التعبير والإصلاح الأساسي ومكافحة الفساد أهمية حاسمة، وكذلك الوحدة السياسية. إن التوترات الداخلية الأخيرة لا تخدم مصالح الشعب الكردي – بل هي أبعد ما يكون عن ذلك.

أنتقل الآن إلى مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. ورغم التقدم الكبير الذي تحقق في الآونة الأخيرة، وكان آخره اكتشاف رفات في قبر ثالث في موقع السماوة في شهر كانون الثاني/يناير، فقد أثرت جائحة كوفيد-19 أيضا على هذا الملف. وتعين تأجيل الجلسة 113 للجنة الفرعية التقنية، التي كان من المقرر عقدها في 20 نيسان/أبريل، فضلا عن أنشطة أخرى. ومع ذلك، تمكنت السلطات الكويتية من القيام بحفريات في مواقع الدفن في الكويت، كما كان مقرراً خلال الاجتماع السابق للجنة الفرعية التقنية في شباط/فبراير. وأود أن أشجع جميع أعضاء اللجنة الثلاثية على أن يحذوا حذوهم، وأن يعملوا معا لتحديد سبل مبتكرة أخرى للتغلب على المصاعب الحالية والتكيف مع الواقع الجديد.

وفي الختام، أود أن أعود إلى القناعة الشجاعة التي عبر عنها عدد لا يُحصى من العراقيين في الأشهر الأخيرة. ولاتَزال آمالهم ومطالبهم قضايا مُلِحّة وأتمنى أن تسترشد بها الحكومة الجديدة. وإني آمَلُ وبصدق ألا يُسمَحَ لأي طرف أو شخص أو كيان باختطاف المطالب المشروعة للشعب العراقي.

وبناء على ذلك، أود أن أحيّي آيةَ الله العظمى السيد السيستاني الذي تعتبر حكمته الهادئة مثالاً يحتذى بالنسبة لنا جميعاً. ومازلت مقتنعة بأن عراقاً أكثر عدلاً وازدهاراً وقدرة على مواجهة الأزمات يمكن أن يولد من رحم الأزمات الحالية المتفاقمة. ولكن لتحقيق ذلك، فإن الإرادة السياسية أمر جوهري.

وكما قلت في المرة الماضية (انظر S/PV.8676)، يجب على العراق أن ينتقل من إدارة الأزمات التي لا تنتهي إلى اتباع نهج مثمر بشكل أكبر، وبناء القدرة على مواجهة الأزمات على صعيدي الدولة والمجتمع. فالحسابات السياسية والخاصة قصيرة المدى لا تخدم مصالح العراق على المدى الطويل، بل على العكس. إنَّ التحدياتِ وإن كَثُرَتْ فالفرص كثيرة أيضاً. وأود أن أجدد التأكيد على دعم الأمم المتحدة المستمر لشعب العراق ولحكومة العراق الجديدة.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة، ياو شاوجون

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، جينين هينيس – بلاسخارت، على الإحاطة الزاخرة بالمعلومات التي قدمتها. ونقدر عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تمشيا مع ولايتها. كما أرحب بسفير العراق الذي يشارك في هذه الجلسة.

ونرحب بتشكيل حكومة عراقية جديدة برئاسة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. لقد أثبت الشعب العراقي مرة أخرى أن لديه الإرادة والحكمة والقدرة على إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم الشعب العراقي ويسانده بالكامل في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية في بلده. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، ينبغي أن نحترم تماما سيادة العراق واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية. وفي هذا الوقت الحرج، ينبغي أن نسعى إلى تهيئة بيئة تمكينية لحكومة العراق وشعبه للمضي قدما بعملية إعادة الإعمار التي يقودها العراق ويملكها. ويجب على المجتمع الدولي، عند مده يد العون، أن يستمع أولا إلى آراء العراق، وأن يمتنع عن فرض الحلول، وألا يتدخل أبدا في الشؤون الداخلية للعراق.

وتشعر الصين بالقلق إزاء الأثر السلبي للتوترات الإقليمية على السلام والأمن في العراق. إننا ندعو الأطراف المعنية في الميدان إلى اتباع نداء الأمين العام بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وممارسة ضبط النفس، والسعي إلى وقف التصعيد فورا. وكما أكد الأمين العام والممثلة الخاصة، ينبغي ألا يصبح العراق ساحة للصراعات الخارجية. ويجب أن يخضع أي عمل عسكري على الأراضي العراقية لموافقة الحكومة العراقية.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها العراق لتعزيز العلاقات مع جيرانه، ونشيد بالتعاون بين العراق والكويت فيما يخص حل مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية.

ثانيا، ينبغي أن ندعم العراق من أجل توطيد إنجازاته في مجال مكافحة الإرهاب. ويشير الأمين العام في تقريره الأخير (S/2020/363) إلى تزايد أنشطة الجماعات الإرهابية في العراق، التي تسببت في 370 حادثا منذ كانون الثاني/يناير مقارنة بـ 187 حادثا خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وهذا تذكير واضح مثير للقلق، مفاده أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا مباشرا. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه للعراق في مكافحة ما تبقى من قوى الإرهاب وأن يساعد البلد في معالجة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وينبغي لنا أيضا أن ندعم العراق في تقديم الإرهابيين إلى العدالة وفقا للقوانين المحلية ذات الصلة ومع الاحترام الكامل لسيادته وولايته. إن الصين تقر بالعمل الهام الذي قام به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وفقا لولايته، وتشجعه على العمل عن كثب مع الحكومة العراقية.

ثالثا، ينبغي أن ندعم جهود العراق الرامية إلى التصدي لوباء فيروس كورونا وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن خطر الجائحة يزيد من الصعوبات الاقتصادية والأمنية في العراق. وندعو الشركاء الدوليين، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، إلى تقديم المزيد من المساعدة إلى العراق من أجل تعزيز تأهبه ومواجهته لكوفيد-19.

وتقدر الصين شراكتها الاستراتيجية وتعاونها الودي مع العراق. ونحن نقف مع العراق في أزمة الصحة العامة هذه. وقد أنهى الشهر الماضي فريق من الخبراء الطبيين الصينيين مهمته في العراق في إطار مكافحة كوفيد-19. وأمضى الخبراء 50 يوما في العراق، وزاروا تسع محافظات، وعقدوا 27 دورة تدريبية لأكثر من 000 1 موظف طبي، وساعدوا في إطلاق مختبر لإجراء التحاليل الطبية.

وينبغي أن تكون التدابير الرامية إلى التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة موازية للجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، التي تعتبر أساسية للحفاظ على السلام والاستقرار. ولذلك، ترحب الصين بالتزام حكومة العراق الجديدة بتعزيز الاقتصاد والحد من البطالة وتحسين الخدمات العامة.

وتعتقد الصين أن للمجتمع الدولي دورا هاما يؤديه في مساعدة العراق على إعادة بناء هياكله الأساسية الحيوية، والقضاء على الفقر، وضمان تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم الجيد، وتحسين سبل معيشة الناس العاديين. وما فتئنا نقوم بدورنا بنشاط وبشكل بناء خلال السنوات الماضية، بما في ذلك من خلال مبادرة الحزام والطريق.

ويحدونا أمل صادق في أن تنجح حكومة العراق وشعبه، بدعم قوي من المجتمع الدولي، في بناء أمة مسالمة ومزدهرة.

المرفق الثالث

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية، خوسيه سنغر وايسنغر

نبدأ بالإعراب عن أعمق تعازينا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولتشاد، وكذلك عن إدانتنا للهجوم الأخير على ذوي الخوذ الزرق في مالي.

ونشكر السيدة هينس - بلاشارت على إحاطتها وعلى قيادتها.

ونشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لدعم التدابير التي تنفذها حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان لمعالجة الأزمة الصحية الراهنة ومنع تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على نطاق أوسع.

وتعرب الجمهورية الدومينيكية عن تأييدها لرئيس الوزراء المنتخب حديثا، مصطفى الكاظمي، وتلاحظ مع الارتياح تطلعاته إلى تعزيز الاقتصاد والتصدي للفساد واستعادة سيادة الدولة، فضلا عن استعداده لاتخاذ نهج جديد إزاء الاضطرابات الاجتماعية من خلال الاجتماع بالمتظاهرين والتشاور معهم.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين بغداد وأربيل، نشيد بالتعاون بين الحكومة الاتحادية والحكومة الإقليمية بشأن المسائل المتصلة بالأمن، لا سيما مكافحة فلول الدولة الإسلامية، فضلا عن استمرار التعاون لحل المسائل المعلقة، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم إيرادات النفط.

وبالمثل، نرحب بالجهود التي يبذلها العراق لتعزيز العلاقات مع البلدان الأخرى بشأن الاستقرار الإقليمي والتعاون لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية وإعادة إعمار العراق والعلاقات الثنائية، بما في ذلك فتح حوار بين الولايات المتحدة والعراق على أساس الاتفاق الإطاري الاستراتيجي لعام 2013.

وعلى صعيد آخر، فإن ما يدعو إلى القلق البالغ أن تنظيم الدولة الإسلامية يستجمع قواه تدريجيا ويزيد من نشاطه. ولذلك فإننا نحث المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود والتعاون الوثيق مع العراق للحيلولة دون عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية وجرائمه البشعة.

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، ندين أعمال العنف والاختفاء والقتل التي يرتكبها رجال مجهولو الهوية ضد الصحفيين والمتظاهرين والناشطين في خضم جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، نشجع على إجراء تحقيق شامل في هذه الحوادث بغية تحديد هوية مرتكبيها وإرساء المساءلة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نشجع الحكومة الاتحادية والحكومة الإقليمية على العمل عن كثب مع قيادة منسق الشؤون الإنسانية لتبسيط الاتصالات والعمليات عبر المحافظات لتيسير تقديم المعونة، فضلا عن كفالة التأهب المتسق لتفشي كوفيد-19.

وبالنظر إلى البيانات الأخيرة المتعلقة بالزيادة المطردة في حالات العنف الجنساني، بما في ذلك العنف المنزلي، عقب تنفيذ تدابير لمنع انتشار كوفيد-19، فإننا نحث البعثة على العمل بنشاط مع منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع العنف الجنساني لإيجاد سبل لمعالجة هذه المسألة على نحو أفضل ومساعدة الحكومة في هذه المهمة.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين والمفقودين من بلدان ثالثة، التي لم تحل بعد، نرحب بالتقدم الذي أحرزه حتى الآن أعضاء الآلية الثلاثية في البحث عن الأسرى والمفقودين الذين أبلغت عنهم الكويت والاكتشافات الأخيرة للرفات البشرية ونقل الأصول والملفات الاتحادية.

وفي الختام، نتطلع إلى الإسراع بتشكيل حكومة جامعة تكفل مشاركة المرأة والشباب وتتصدى، بالعناية الواجبة والمسؤولية، للتحديات الرئيسية التي تواجه البلد. وعلاوة على ذلك، يحدونا الأمل في أن تتمكن جميع الأطراف من تعزيز المصالحة والحوار السياسي بغية إنهاء الجمود السياسي القائم الذي منع بالتالي السلطات من إجراء الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر الممثلة الخاصة جانين هينس - بلاشارت على إحاطتها وعلى العمل الممتاز الذي تقوم به هي وفريقها دعما للحكومة العراقية.

وكما أشارت الممثلة الخاصة، فإن العراق يواجه مجموعة من التحديات الكبيرة، بما في ذلك في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة تفاقم الحالة. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة العراق لاحتواء انتشار الفيروس.

إن من الأهمية بمكان - بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى التصدي بفعالية لهذه التحديات المتعددة، ومن أجل تلبية احتياجات الشعب - أن تضع جميع الجهات الفاعلة السياسية خلافاتها جانبا وأن تسود الوحدة والتضامن الوطنيين.

ونرحب بالتطور الذي حدث يوم الخميس الماضي، بموافقة البرلمان العراقي على الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. ونأمل أن تشغل المقاعد الوزارية المتبقية على وجه السرعة وأن تُشرك المرأة عند شغل المناصب المتبقية كجزء من الجهود الرامية إلى كفالة مشاركتها الكاملة في العملية السياسية. فهذه خطوة هامة نحو الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب العراقي. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم رئيس الوزراء الكاظمي في جهوده الرامية إلى تحقيق عراق ديمقراطي وسلمي ومزدهر.

وندعو الحكومة الجديدة إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين الحكم واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد وتنفيذ سيادة القانون. ومن الضروري تنفيذ إصلاح قطاع الأمن ووضع جميع القوات المسلحة تحت سيطرة الدولة، لتحسين استقرار العراق.

وكما هو محدد ضمن أولويات الحكومة الجديدة، نشجع العراق على إكمال عملية الإصلاح الانتخابي وعلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وعلى مواصلة العمل مع الأمم المتحدة للحصول على المساعدة والدعم التقنيين.

وإذ تستمر التوترات الإقليمية في التأثير على الاستقرار في العراق، نعيد التأكيد على أنه يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تحترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار تأييدا تاما وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن جميع الأعمال العسكرية التي من شأنها أن تهدد استقرار العراق. ومن الأهمية بمكان كذلك عدم السماح لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بجني مكاسب من التحديات المتزايدة، بما في ذلك تلك التي تسبب فيها كوفيد-19. وسيظل استمرار دعم المجتمع الدولي لأمن العراق وتعميره أمرا حاسما.

إن التقارير المستمرة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد المتظاهرين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان تبعث على القلق العميق. وإذ أن التدابير التقييدية المتعلقة بكوفيد-19 سترفع

قريبا، من الأهمية بمكان أن تكفل السلطات حرية التعبير والتجمع وأن تحمي المحتجين السلميين من العنف وأن تحقق في جميع الانتهاكات وأن تكفل المساءلة.

ومما يؤسف له أن لانتشار جائحة كوفيد-19 أكبر الأثر على الفئات الضعيفة من السكان. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير إضافية لمنع العنف الجنساني، بما في ذلك تقديم الدعم لضحايا العنف المنزلي. وكذلك نحث حكومة العراق على العمل مع الأمم المتحدة لإيجاد حلول دائمة للعدد الكبير من المشردين داخليا وكفالة عودتهم الآمنة والكريمة إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

وفي الختام، أعرب عن تضامن إستونيا الكامل مع العراق في هذه الأوقات العصيبة، وأدعو الحكومة الجديدة إلى العمل مع الأمم المتحدة وشركائها الدوليين من أجل تحقيق الاستقرار والرخاء والسلام.

المرفق الخامس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغين

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جانين هينس - بلاشارت، على عرضها وعلى العمل الممتاز الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تحت قيادتها. ونتعهد لها بدعم فرنسا الكامل في أداء مهمتها.

وتهنئ فرنسا رئيس الوزراء الجديد، السيد مصطفى الكاظمي، على تعيينه وتشكيل الحكومة العراقية. ونحن على ثقة من أن المناصب الحكومية المتبقية ستُشغل على وجه السرعة وبمشاركة المرأة.

وكما أكد الممثل الخاص، يواجه العراق العديد من التحديات الداخلية والإقليمية والاقتصادية، ووباء فيروس كورونا يؤدي إلى تفاقم هذه الحالة الصعب أصلا. ومن الضروري أن نقدم جميعا دعمنا للعراق في هذه اللحظة الحاسمة بغية احتواء الوباء والتخفيف من حدة الجائحة، التي يمكن أن تترتب عنها عواقب مأساوية، لا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفا، ولتعزيز المشروع الديمقراطي الوطني في البلد. وهناك أربعة عناصر رئيسية أود أن أشدد عليها في هذا الصدد.

أولا، من الضروري أن تتحدى الحكومة العراقية الجديدة الوضع الراهن في البلد لكي ترقى إلى مستوى توقعات الشعب العراقي. وينبغي إجراء إصلاحات مجدية في مكافحة الفساد، وتعزيز النمو والتنويع الاقتصاديين المستدامين، وتبسيط البيروقراطية، وتحسين الخدمات العامة، وكفالة المساواة بين الجنسين. كما شاركت المرأة العراقية بشجاعة في الاحتجاجات، ويجب أن يؤخذ التنوع الكامل لأصواتها ومطالبها في الاعتبار في أي عمليات سياسية وعمليات لصنع القرار.

إن التدابير الأولى التي أعلنها رئيس الوزراء الكاظمي مشجعة، ولا سيما اللجنة المكلفة بتحديد المسؤولين عن قمع المتظاهرين. والواقع أن المساءلة أمر حاسم لضمان بناء عراق مستقر وديمقراطي في الأجل الطويل. وإشراك أعضاء المجتمع المدني في اللجنة علامة إيجابية، ونشجع الحكومة العراقية على مواصلة هذه المشاركة مع المجتمع المدني في جميع المجالات.

كما أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وشفافة سيكون معلما رئيسيا على الطريق نحو بناء عراق سيادي وديمقراطي.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن يبتعد العراق عن التوترات الإقليمية، تمشيا مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وهذا أمر أساسي لاستقرار البلد ولتيسير مكافحة كوفيد-19. كما أنه لا غنى عنه في المعركة الجارية ضد داعش، التي يؤدي فيها التحالف الدولي دورا حاسما في دعم الحكومة العراقية. وفي هذا الصدد، من الضروري أيضا أن تخضع جميع الجماعات المسلحة للسيطرة الفعلية لسلطات الدولة.

ثالثا، لا تزال الحالة الإنسانية تثير قلقا بالغا، ولا سيما في سياق الوباء. ويساورنا قلق عميق إزاء حالة 1.4 مليون من المشردين داخليا، يعانون ضعفا شديدا. ويجب زيادة الجهود الرامية إلى منع انتشار

كوفيد-19 والتصدي له، لا سيما في مخيمات المشردين واللاجئين. وإيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق الذي صار أصعب خلال الأشهر القليلة الماضية ضروري أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، ستواصل فرنسا جهودها في مجال المساعدة، ولا سيما في ميداني المساعدة الإنسانية والصحة - وهما من بين أولوياتنا في الأجل الطويل - بما في ذلك إعادة بناء وتطوير كلية الطب في الموصل وبناء مستشفى في سنجار. وستدعم فرنسا، على وجه الخصوص، الناجين من العنف الجنسي في سنجار في سياق عمل الصندوق العالمي للناجين.

رابعا، في هذا السياق، من الضروري أن تظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مجهزة بولاية قوية لدعم الشعب العراقي والحكومة العراقية. فهذه البعثة تؤدي دورا لا غنى عنه دعما للحوار السياسي الشامل والمصالحة والمساعدة الانتخابية وحقوق الإنسان والمساءلة. ونشجع البعثة بقوة أيضا على مواصلة مشاركتها مع المجتمع المدني.

وأخيرا، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن التطورات المتعلقة بالمفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. يُحرز التقدم شهريا بشأن هذه المسألة الهامة على الرغم من بعض التأخيرات التي لا مفر منها بسبب الوباء. ومن المهم أن يظل التعاون بين جميع الجهات الفاعلة المعنية قويا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على اقتناعنا بأن وجود عراق ذي سيادة وشامل ومزدهر أمر حاسم لتحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط. وبلدي ملتزم بالوقوف بحزم إلى جانب الشعب العراقي وحكومته في هذه الأوقات الصعبة.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يورغن شولتز

لا نزال نؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام جانين هينيس – بلاشارت وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دعما لشعب العراق وحكومته.

وترحب ألمانيا بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. ونأمل أن تنتهي عملية تشكيل الحكومة على وجه السرعة، بما في ذلك تعيين النساء في المناصب الوزارية.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، أثار المتظاهرون السلميون في العراق، ولا يزالون يثيرون، مطالب جدية ومشروعة موجهة إلى القادة السياسيين والجهات الفاعلة البرلمانية في العراق. وقد أحطنا علما بأن الأولويات المعلنة لحكومة رئيس الوزراء الكاظمي، بل والتدابير الأولية التي أعلنتها حكومته، تجسد تلك المطالب. وتشمل هذه الأولويات التحضير لإجراء انتخابات مبكرة، والتصدي لوباء فيروس كورونا (كوفيد–19) والأزمة الاقتصادية، وتركيز رقابة الدولة على الأسلحة، واعتماد الميزانية الاتحادية لعام 2020، وإجراء حوار وطني، والتحقيق في العنف ضد المتظاهرين، وحماية سيادة العراق، ومواصلة مكافحة الفساد، وضمان عودة المشردين داخليا.

وندعو الحكومة الجديدة وجميع الزعماء السياسيين العراقيين إلى اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لتنفيذ هذه الإصلاحات المطلوبة على وجه السرعة من أجل تلبية الاحتياجات والمطالب المشروعة للشعب العراقي، واستعادة ثقة الجمهور، وتحسين حياة المواطنين العراقيين.

وننضم إلى الأمين العام في دعوته إلى عملية سياسية يمكن أن يشارك فيها بنشاط للنساء والشباب وجميع الطوائف العراقية المتنوعة، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية وغيرها من الأقليات.

وقد أصبح تنفيذ الإصلاحات الموضوعية أكثر إلحاحا في ضوء وباء كوفيد–19 والتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية المتزايدة. وألمانيا، بوصفها أحد المانحين الرئيسيين للعراق، على استعداد لمواصلة دعمها الكبير للعراق والعمل عن كثب مع الحكومة العراقية الجديدة في التصدي لهذه التحديات وبناء عراق مزدهر ومستقر.

وفي هذا السياق، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الصعوبات التي تواجه المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية منذ كانون الأول/ديسمبر 2019، والتي تؤثر على عملها الحاسم في الجهود الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار والتنمية. ومما يؤسف له أيضا أن عدم وجود إجراء فعال لتيسير وصول المنظمات غير الحكومية يؤثر الآن أيضا على التصدي لكوفيد–19 .

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع اعتقالات وعنف ضد المتظاهرين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. ورداً على الاحتجاجات الشعبية، وقعت انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان ضد المتظاهرين السلميين. والمحاولات المنهجية لتهديد الناس ومنعهم من ممارسة حقهم الأساسي في التجمع السلمي وحريتهم في التعبير محاولات غير مقبولة.

فمن واجب الحكومة العراقية أن تحمي جميع المتظاهرين السلميين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وحقوقهم الأساسية. ونرحب بالتزام رئيس الوزراء الكاظمي شخصيا بالوفاء بذلك.

وينبغي التحقيق بصورة مستقلة وشفافة في جميع الحوادث التي أدى فيها الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن أو الجماعات المسلحة الأخرى إلى وفاة أو إصابة المتظاهرين، فضلاً عن جميع أعمال العنف الأخرى، بما في ذلك أعمال العنف المرتكبة ضد قوات الأمن، والاحتجاز غير القانوني. والمساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة لا تزال تكتسي أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، تشجعنا الخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة الكاظمي للإفراج عن المحتجزين الذين اعتقلوا أثناء الاحتجاجات والمضي قدما في التحقيقات.

ويساورنا القلق أيضا من التقارير التي تفيد بزيادة مستويات العنف المنزلي خلال حظر التجول الحالي المفروض بسبب جائحة كوفيد-19 وندعو الحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لكفالة حصول ضحايا العنف المنزلي على الحماية المناسبة ومساءلة مرتكبي أفعال العنف المنزلي. ونرحب باستمرار الحوار بين بغداد وأربيل ونشجع الجانبين على حل جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك المسائل المتصلة بالموارد الطبيعية وتقاسم الإيرادات والترتيبات الأمنية.

وما زلنا نشعر بالقلق من أثر التوترات الإقليمية على العراق، وندعو جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية إلى مواصلة التهدئة وضبط النفس.

ولا ينبغي جر العراق إلى مواجهة إقليمية أو أن يصبح ساحة لها. وبدلا من ذلك، ينبغي تمكين العراق من التمتع بعلاقات ودية مع جميع جيرانه وشركائه.

وندين الهجمات الصاروخية المتكررة في العراق على قوات التحالف التي تتصدى لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. فهذه الهجمات مرفوضة وتعرّض النجاحات التي تحققت في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية للخطر. ومن الأهمية بمكان مواصلة التعاون بين حكومة العراق وشركائها الدوليين في مكافحة الإرهاب. وإلا فإن العراق والمجتمع الدولي سيواجهان خطرا كبيرا وهو عودة ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق وفي المنطقة.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسيا دجاني

أود أن أبدأ بالإعراب عن أعمق تعازينا على مقتل ذوي الخوذ الزرق التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة للأمين العام، جانين هينس- بلاشارت، على موافاتنا بآخر المستجدات الهامة. وبعد الإحاطة الأخيرة التي قدمتها في أوائل آذار/مارس (انظر S/PV.8739)، يسرنا أن نعلم أن العراق يسير على طريق الإنعاش والتعمير وأن هناك مؤشرات على إحراز تقدم نحو بناء دولة مستقرة.

وتعيد إندونيسيا تأكيد تأييدها لسيادة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية. وأود أيضا أن أشدد، كما ذكرت جانين، على أن الهجمات والهجمات المضادة على الأراضي العراقية لا تزال تشكل تهديدا مستمرا لاستقرار البلد.

وأود أيضا أن أشدد على ما يلي:

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، نود أن نكرر ترحيب الأمين العام بحكومة العراق الجديدة، برئاسة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وبما أن العراق ديمقراطية ناشئة، فلن يكون مساره سهلا. مع ذلك، إذا أعطينا الأولوية لمصالح الشعب دائما، فسوف تثمر الجهود المبذولة وتؤدي إلى النتائج المرجوة. وخلال فترة صعبة كهذه على وجه الخصوص، فإن العراق بحاجة إلى حكومة مستقرة وفعالة. ويتعين على السلطات أن تعمل بانسجام وبروح الوحدة الوطنية في التصدي للتحديات التي تواجه الشعب العراقي. وسيمكِّن ذلك الحكومة من تقديم الخدمات الأساسية وتلبية الاحتياجات والمتطلبات والمصالح المباشرة لمختلف الطوائف في العراق، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية والنساء والشباب.

ونرحب أيضا بأولويات رئيس الوزراء الكاظمي في التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وفي مجال المساءلة، كما ذكرت جانين. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام (S/2020/363) فقد كان للجائحة بالغ الأثر على الحالة العامة في العراق وتفاقم بسبب التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وغيرها من التحديات.

في ذلك الصدد ومن أجل تحسين الحالة الاقتصادية التي تأثرت أيضا بالجائحة، فضلا عن التعويض عن انخفاض أسعار النفط العالمية، فمن الضروري إجراء إصلاح هيكلي ومكافحة الفساد وتعزيز النمو والتنويع الاقتصاديين المستدامين. وفي حين يسهل علينا قول كل هذه الكلمات، فإن الأهم من ذلك أن نترجمها إلى واقع من خلال دعم العراق، لأن من مصلحة المجتمع الدولي أن يدعم النمو الاقتصادي والاستقرار في البلد. فمن شأن العراق المستقر والمزدهر أن يسهم في تحقيق السلام في المنطقة.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، تشعر إندونيسيا بالقلق نظرا لاستمرار فلول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في شن هجمات متكررة على المدنيين وقوات الأمن في بعض المناطق، ما ضاعف

أنشطتها المزعومة إلى 370 حادثا منذ كانون الثاني/يناير 2020، مقارنة بـ 187 حادثا وقعت خلال الفترة نفسها من العام الماضي. ونعرب عن تأييدنا للجهود التي تبذلها الحكومة وقوات الأمن في مكافحة الإرهاب.

إن الأمن والاستقرار أمران حاسمان لبناء الأمة والتنمية الاقتصادية. وينطبق الشيء نفسه على الدعم الذي تقدمه بلدان المنطقة وكبرى البلدان بهدف بناء عراق مستقر ومزدهر بما يحقق الفوائد على الصعيدين الإقليمي والعالمي أيضا.

ثالثا، وفيما يخص الحالة الإنسانية، فنحن نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة بدعم من الأمم المتحدة، لمعالجة الحالة الإنسانية، ولا سيما تقديم حلول دائمة للمشردين داخليا. ونلاحظ أيضا أن الجهود المتعلقة بالأشخاص الكويتيين المفقودين ورعايا البلدان الثالثة، فضلا عن إعادة الممتلكات الكويتية، ما زالت بطيئة بسبب القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 . ومع ذلك، فنحن على ثقة في إمكانية إحراز التقدم مع استمرار التعاون في إطار اللجنة الثلاثية.

وفي الختام، تؤيد إندونيسيا عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وكذلك تجديد ولاية البعثة هذا الشهر. ونحن موقنون من أن عمل البعثة في دعم حكومة العراق وشعبه، وخاصة فيما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-19 سيكون بالغ الأهمية لرفاه شعب العراق والمنطقة.

وكما ذُكر آنفا، فليس للعراق وقت ليهدره، وبالتالي يتعين علينا في المجلس ألا نغفل عن الشعب العراقي الذي يعتمد على المجتمع الدولي، وخاصة في هذا الوقت من الجائحة. ولينعم الشعب العراقي بالسلام في شهر رمضان.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

تشعر النيجر بالجزع من الهجمات الطائشة على حفظة السلام في مالي وعلى الأمهات والأطفال الأبرياء في أفغانستان.

أود أن أشكر جانين هينس- بلاشارت على إحاطتها وعلى العمل الشاق الذي تضطلع به مع فريقها في بيئة عويصة في العراق. ونرحب أيضا بممثل العراق في هذه الجلسة.

وترحب النيجر بتشكيل حكومة جديدة في العراق. ونتطلع إلى العمل مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وأعضاء حكومته. ونحيط علما ببرنامج الحكومة الجديدة للإصلاح، الذي يشمل:

”التصدي للأزمة الصحية لوباء مرض فيروس كورونا، وجعل الأسلحة تحت سيطرة الدولة، وتعزيز الاقتصاد، وحماية المتظاهرين، وتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية، وحماية سيادة العراق من التدخل الخارجي وضمان عودة النازحين داخليا إلى مواطنهم الأصلية“ (S/2020/363، الفقرة 9).

ونتمنى لهم التوفيق في هذا المسعى الجديد.

ونكرر تشجيعنا للسلطات العراقية على جهودها المتواصلة لتطوير العلاقات الودية مع البلدان المجاورة وتوسيع شراكتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلى الصعيد نفسه نناشد جميع أصحاب المصلحة داخل العراق وخارجه ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لما فيه مصلحة الشعب العراقي. وكما لاحظت الممثلة الخاصة للأمين العام جانين هينس -بلاشارت في القاعة في 3 آذار/مارس (انظر S/PV.8739) فقد مضى العراق شوطا طويلا. ويجب تقدير الجهود المبذولة، مهما كانت ضئيلة، مع دعمها وتشجيعها.

تؤيد النيجر الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لإيجاد حل دائم في العراق بواسطة تشجيع الحوار بين الأحزاب السياسية وحكومات المحافظات وتعزيز مؤسسات الدولة، ولا سيما تقديم المساعدة للعمليات الانتخابية وفقا لولايتها. وقد بلغ دعم البعثة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإعادة بناء قدراتها التنفيذية المؤسسية والانتخابية أهم مراحلها مع اتخاذ العراقيين خطوة تشكيل الحكومة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون العملية السياسية جزءا من السعي إلى إيجاد حلول للتحديات المتعددة التي تواجه العراق اليوم. ولا تزال النيجر مقتنعة بأن العملية المستدامة يجب أن تشمل المرأة العراقية، وفي هذا الصدد، نرحب بمشاورات البعثة مع الفريق الاستشاري المعني بالمرأة، الذي لا تزال مطالبه بالتمثيل على جميع مستويات المشاركة السياسية والحماية مشروعة.

وتشيد النيجر بتصميم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واللجنة الثلاثية واللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين والمفقودين من بلدان ثالثة، والممتلكات والمحفوظات من حرب الخليج الأولى. ونرحب أيضا بالاكتشافات الأخيرة، لأنها ستحقق قدرا من راحة النفس لبعض الكويتيين وتعزز العلاقات بين البلدين.

ولا تزال النيجر تشعر بقلق بالغ إزاء أعمال العنف المستمرة ضد المتظاهرين السلميين والصحفيين. وندعو الحكومة الجديدة إلى التعجيل بعملية العثور على المذنبين ومحاسبتهم على أفعالهم وفقا لسيادة القانون ودستور العراق.

كما ننضم إلى دعوة الأمين العام التي يحث فيها حكومة العراق على إيجاد تدابير ملموسة لحماية جميع المحتجين السلميين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

والعراق، شأنه شأن جميع البلدان الأخرى، ليس بمنأى عن مرض فيروس كورونا (COVID-19). وفي الواقع، علمنا للتو أن COVID-19 قد أوقف الأنشطة على جبهات عديدة. ويشيد وفدي بالمشاركة المبكرة والنشطة لحكومة العراق في الانضمام إلى الجهود العالمية لاحتواء الانتشار السريع للجائحة بمساعدة منظمة الصحة العالمية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وبنفس روح الاحتواء، نناشد إصدار عفو استثنائي؛ ووقف الاعتقالات الجماعية للأشخاص الذين ينتهكون حظر التجول؛ واتخاذ تدابير لمنع العنف المحتمل، بما في ذلك بدائل للزيارات الأسرية وتقديم معلومات في الوقت المناسب للمحتجزين.

وبالإضافة إلى التهديد الذي يشكله COVID-19، يمثل الإرهاب آفة أخرى لا تقل خطورة. ونشيد بالدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في محافظات العراق الخمس التي كانت في السابق تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. غير أن تلك الجماعة الإرهابية لا تزال تعمل في العراق وتهاجم السكان والقوات الأجنبية في البلد. وندعو السلطات العراقية إلى أن تواصل، بدعم من شركائها، مكافحة الإرهابيين مع كفالة احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بمسألة وصول المساعدات الإنسانية. وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن ما يقدر بـ 4.1 ملايين شخص في العراق يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية هذا العام. وتدعو النيجر الحكومة إلى اتخاذ خطوات فورية لتيسير وصول المنظمات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق لإيصال المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية للمتضررين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم النيجر لعمل البعثة وفقا للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. وأخيرا، أدعو المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة الجديدة وإصلاحاتها حتى لا يعود العراق إلى أيام الظلام.

المرفق التاسع

بيان نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فلاديمير سافرونكوف

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، جانين هينس - بلاشارت، على جهودها الدؤوبة، ونعرب عن شكرنا ودعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على جهودها في تلك البيئة المعقدة جدا. ونحن نقدر تقديرا عميقا ما تقوم به البعثة في البلد. ونرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم للعراق في هذه الجلسة.

نرحب بتعيين رئيس الوزراء الجديد وننوه مع الارتياح بموافقة البرلمان على برنامج حكومته. نحن ندرك أولويات الحكومة، التي تشمل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتعبئة جميع الموارد لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، وبدء حوار وطني، وحماية سيادة البلد، ومكافحة الإرهاب وغيرها من الأهداف. نحن على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحسين الحالة في العراق الصديق - بل وقدمنا لها الدعم بالفعل.

لقد كان لجائحة COVID-19 أثر كبير على الحالة العامة في العراق وضاعفت التحديات السياسية والاقتصادية والإنسانية هناك. وفي هذا السياق، من المهم أن يدعم المجتمع الدولي بغداد وهي تضع تدابير شاملة تهدف إلى التصدي لتفشي COVID-19.

نحن مقتنعون اقتناعا قويا، وما زلنا نكرر، بأن الحوار والمصالحة الشاملين للجميع هما وحدهما ما يمكن أن يساعدا على تجاوز الخلافات الداخلية في العراق واستعادة التفاهم المتبادل بين بغداد وأربيل. ومن شأن زيادة تحسين علاقاتهما أن يساعد العراق على تعزيز الأمن والاستخدام الفعال لقدراته الاقتصادية. ولذلك نشجع الجانبين مرة أخرى على التوصل إلى اتفاق شامل بشأن جميع المسائل المعلقة وتنفيذه.

ونلاحظ أن جائحة COVID-19 أدت إلى تعليق المظاهرات في جميع أنحاء البلد. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة التصرف بطريقة متحفظة. ومع ذلك، نعتقد أنه من غير المقبول أن تقوم جهات فاعلة خارجية باستغلال الوضع الداخلي.

ولا ينبغي جر العراق إلى مواجهة إقليمية أو أن يصبح ساحة لمنازعات إقليمية أو لتصفية الحسابات. تتعارض هذه المحاولات مع القانون الدولي وتنتهك سيادة العراق وتضر بالمصالح الوطنية للبلد. ونحن نقدر ونشجع الجهود المتواصلة التي يبذلها العراق لبناء علاقات بناءة ومثمرة مع جميع جيرانه والمنطقة بأسرها.

وقد حان الوقت للبدء في تنفيذ القرار 598 (1987)، ووضع تدابير لتعزيز أمن المنطقة، وإلقاء نظرة فاحصة على المبادرات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المفهوم الأمني الروسي لمنطقة الخليج والأفكار البناءة التي طرحتها فرنسا واقتراح إيران للسلام. وإنني أعتقد اعتقادا قويا بأن البعثة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تطبيع البيئة السياسية فيما يخص إيران، لأن للممثلة الخاص مكتبا في طهران. وعلينا أن نستخدم هذه الإمكانية لتطبيع بيئة العمليات في هذا الوقت العصيب. ونشعر بقلق عميق لأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يحاول بالفعل استغلال الجائحة وزيادة أنشطته. وسأكون ممتنا لتلقي تعليقات الممثلة الخاصة على هذه المسألة.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

نحن أيضا نتقدم بالشكر للممثلة الخاصة هينيس – بلاشارت على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات وعلى قيادتها في ظل هذه الظروف الصعبة للغاية. وأود أيضا أن أشيد بصديقي وزميلي السفير محمد حسين بحر العلوم، الممثل الدائم للعراق.

ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالتقدم السياسي المحرز في العراق، بما في ذلك التقدم المحرز نحو تشكيل الحكومة الجديدة. يخوض العراق الآن كفاحا مع جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، ونحن ننوه ونشيد بانخراط الحكومة المبكرة لاحتواء انتشاره. كما نقر بالتنسيق بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومنظمة الصحة العالمية لدعم التدابير التي تتخذها الحكومة في هذا الصدد. ونكرر التأكيد على أن مكافحة كوفيد-19 كفاح مشترك يتطلب تعاونا وثيقا.

ونشجع الحكومة على أن تبقي الكرامة الإنسانية في صميم جهودها الرامية إلى مكافحة كوفيد - 19، وأن توفر الحماية لأضعف الأشخاص، بمن فيهم المشردون، وعلى كفالة وجود آليات وقوانين مناسبة لحماية ضحايا العنف المنزلي. ونشدد أيضا على ضرورة إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين إليها. ومعظم الأشخاص المستهدفين بالمساعدة الإنسانية في إطار خطة الاستجابة الإنسانية هم من المشردين، وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة أن تيسر السلطات المختصة العودة الطوعية والآمنة والكريمة للمشردين وإعادة إدماجهم وفقا للقانون الدولي.

وبالإضافة إلى مكافحة الجائحة، لا يزال العراق يتعافى من الحرب على الإرهاب، وما زلنا نشعر بالقلق لأن فلول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تواصل شن هجمات متكررة ضد الشعب العراقي.

ونشيد بالبعثة لمشاركتها البناءة في العراق، بما في ذلك التزامها بحل مسألة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية، ونعترف بالتزام وزارة الدفاع العراقية وبدعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بمسار العراق نحو المصالحة وإعادة الإعمار، نؤكد أن استبعاد أي جماعة داخل المجتمع العراقي يمكن أن يكون له أثر الشلل. كما يمكن أن يؤثر الإفلات من العقاب تأثيرا سلبيا على عملية المصالحة. وتحقيقا لهذا الغرض، نشجع الحكومة على مواصلة المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي ونشجع البعثة على دعم الحكومة في هذا المسعى، وفقا لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية.

وفي الختام، نكرر الإعراب عن دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ونشجع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي على المساعدة في تعزيز القدرات المحلية للعراق من أجل تمهيد طريقه إلى إعادة الإعمار.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أتقدم بتعازينا إلى أسر ذوي الخوذ الزرق الذين قتلوا مؤخرا في مالي. نرجو أن يرقدوا بسلام ونرجو أن تبقى أعمالهم الطيبة دائما في الذاكرة.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، السيد جيري ماتجيلا

نشكر السيدة جانين هينيس – بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطتها الثاقبة.

تؤيد جنوب أفريقيا تجديد ولاية البعثة، بشكلها الحالي، حيث أنها تشارك حكومة العراق في جهودها في مجال إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع وتقدم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في جميع أنحاء البلد.

وتود جنوب أفريقيا أن تثني على حكومة العراق لما اتخذته من إجراءات لمكافحة خطر الإصابة بمرض فيروس كورونا. إن للجائحة تأثيرا أكبر على البلدان الخارجة من النزاع، مثل العراق. ونناشد مجتمع المانحين الدوليين أن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية والإمدادات الطبية التي تمس الحاجة إليها لمساعدة حكومة العراق في التصدي لمرض كورونا.

ومن العواقب السلبية المؤسفة للفيروس زيادة العنف العائلي. ويجب على الحكومة العراقية أن تكفل حماية المرأة، وأن توفر خدمات الدعم اللازمة، وأن تلتزم بمقاضاة مرتكبي العنف العائلي.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية، تهنئ جنوب أفريقيا حكومة العراق وشعبها على انتخاب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. ونتطلع إلى تشكيل حكومة كاملة، على أمل أن تمكّن العراق من تنفيذ برامج جديدة لتحسين حياة جميع المواطنين العراقيين، وموازنة العلاقات الخارجية، وصون السيادة العراقية، وضمان عودة المشردين داخليا.

وتؤيد جنوب أفريقيا المبادرة الرامية إلى تشكيل حكومة شاملة تجمع بين مختلف جوانب المجتمع العراقي في هياكل الحكم. إن المصالحة والوحدة الوطنيتين في العراق أمران حيويان إذا أريد له تجنب التحديات المستقبلية المتصلة بسياسات الحكومة وإجراءاتها المشتتة.

وتشير جنوب أفريقيا مع التقدير إلى الطريقة الأخوية التي توصلت بها كل من الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان إلى اتفاق بشأن إنتاج النفط. إن استمرار الحوار بينهما بشأن النفط وتقاسم الإيرادات أمر أساسي أيضا، لا سيما في ضوء التحديات الاقتصادية الشديدة. كما أن دعوة الأمين العام إلى العمل الآن من أجل تعزيز حصانة مجتمعاتنا ضد فيروس الكراهية لا تقل أهمية.

ولا يزال العراق يواجه تحديات خطيرة تعجل بانتشار التطرف، ويجد نفسه عالقا في خضم المنافسات الإقليمية التي تنشأ عن المغامرات العسكرية للآخرين. ونود أن نكرر دعوة الأمين العام إلى الشركاء الدوليين والإقليميين لممارسة ضبط النفس، ومواصلة التهدئة الفورية، ودعم العراق في جهوده الرامية إلى صون الأمن والاستقرار، ومنع العراق من أن يصبح ساحة للنزاعات الخارجية.

وتؤيد جنوب أفريقيا توطيد الجيش العراقي سيطرته الكاملة على أراضيه، فضلا عن الجهود التي تبذلها حكومته للقضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

إن السلام والأمن أساسيان للعراق لتطوير هياكله الأساسية وتنمية اقتصاده وتوفير الخدمات الأساسية لجميع مواطنيه. وتود جنوب أفريقيا أن تبرز نجاح لجنة بناء السلام في دعم جهود الحكومة الشمولية، ولا سيما في بناء المؤسسات والتنمية بعد إعادة الإعمار.

وتشجع جنوب أفريقيا الجهود التعاونية التي تبذلها حكومتا الكويت والعراق للعثور على المواطنين الكويتيين المفقودين وغيرهم، فضلا عن الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. وتشجعنا التطورات الإيجابية في ذلك الصدد، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2020/358). ونحث كلا البلدين على العمل مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة لحل تلك المسائل المعلقة.

وفي الختام، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد دعمها لسيادة العراق وسلامته الإقليمية، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتواصل دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تنفيذ ولايتها.

وتردد جنوب أفريقيا مشاعر الممثلة الخاصة هينيس – بلاشارت بأن العراق لا يملك ترف الوقت. ويجب على الشعب العراقي أن يضع خلافاته جانبا وأن يتكاتف لبناء عراق ينتمي إلى جميع شعبه وضمان السلام الدائم.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أضم صوتي إلى الآخرين في إدانة الهجمات الأخيرة على حفظة السلام في مالي. إن الأشخاص الذين ينفذون مثل هذه الهجمات هم أعداء السلام. وكل ما يفعلونه هو تشجيعنا على مضاعفة جهودنا في ذلك البلد.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة هينس - بلاشارت على إحاطتها الشاملة. كما ننضم إلى الآخرين في الترحيب بإقرار البرلمان لمصطفى الكاظمي رئيسا جديدا للوزراء في العراق وتعيين أغلبية حكومته. وكما نقل وزير خارجيتنا إلى رئيس الوزراء الكاظمي في 12 أيار/مايو، فإن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم هذه الحكومة الجديدة في التصدي للتحديات التي تواجه العراق.

ونحث البرلمان العراقي على الإسراع بشغل المناصب الوزارية المتبقية لتمكين حكومة العراق من أداء واجبها إزاء الشعب العراقي كله. ونشجع الحكومة الجديدة على العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الأشهر المقبلة.

وكما قال أعضاء آخرون في المجلس، فإن مرض فيروس كورونا يشكل تهديدا خطيرا للعراق، كما هو الحال في جميع البلدان. ونشيد بالإجراءات التي اتخذتها حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان لضمان سلامة مواطنيهما في معرض تصديهما للمرض. ونرحب بالوحدة التي أظهرها الزعماء السياسيون والدينيون خلال هذه الفترة. وتؤيد المملكة المتحدة الجهود التي يبذلها العراق لمكافحة الجائحة، بما في ذلك من خلال تقديم أكثر من 12 مليون دولار كمساعدة لهذا الغرض.

ولكن، كما قالت الممثلة الخاصة هينس - بلاشارت، فإن تأثير مرض كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية لم يعملا إلا على مضاعفة التحديات الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها العراق. ولمواجهة هذه التحديات، سيحتاج العراق إلى إجراء إصلاحات صعبة وسيتطلب دعما مستمرا من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مشاركة الحكومة الجديدة في وقت مبكر مع المؤسسات المالية الدولية. وقد ساهمت المملكة المتحدة بأكثر من 19 مليون دولار في صندوق الإصلاح وإعادة الإعمار في العراق التابع للبنك الدولي، ونأمل في أن يبذل الآخرون نفس المساعي.

إننا نحث حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق على مواصلة التصدي للتحديات الأمنية التي يواجهها العراق. ويشمل ذلك إحراز تقدم في المفاوضات بشأن الأراضي المتنازع عليها داخليا. وننضم إلى الآخرين في المجلس في الإعراب عن القلق إزاء تزايد وتيرة الهجمات التي شنها تنظيم داعش في الأشهر الأخيرة، والتي بلغت ذروتها بمقتل عدد من أفراد الشرطة الاتحادية العراقية وقوات الحشد الشعبي يومي 2 و3 أيار/مايو. والمملكة المتحدة، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في التحالف العالمي ضد تنظيم داعش، لا تزال ملتزمة بدعم العراق في جهوده الرامية إلى منع عودة ظهور تنظيم داعش. ويجب أن تكون هذه أولويتنا.

وفي هذا الصدد، فإننا ندين ما تقوم به الجماعات العاملة داخل العراق، مما أسفر عن مقتل وكيل العريف برودي غيلون واثنين من أفراد القوات الأمريكية في 11 آذار/مارس، والهجمات الأخرى التي وقعت في 14 آذار/مارس وألحقت إصابات بأفراد القوات الأمريكية والعراقية على حد سواء. ونحث حكومة العراق على اتخاذ إجراءات سريعة ضد الذين تسببوا في مقتل جنود من قوات التحالف والقوات العراقية ومنع وقوع حوادث من هذا القبيل في المستقبل.

ويمثل تشكيل الحكومة الجديدة فرصة لتلبية المطالب المشروعة التي أُعرب عنها خلال الاحتجاجات في الأشهر الأخيرة وللتحقيق مع أولئك الذين استخدموا القوة المفرطة ضد المحتجين ومساءلتهم. ونرحب بالخطوات المبكرة التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد.

ونرحب أيضا باستعداد بعثة الأمم المتحدة لدعم الجهود التي تبذلها حكومة العراق للقيام بالأعمال التحضيرية التقنية للانتخابات، بما في ذلك من خلال دعم البعثة المستمر للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وينبغي لحكومة العراق وبعثة الأمم المتحدة أن تعملا معا على تقديم المساعدة التقنية والدعم للانتخابات المقبلة.

ونرحب أيضا باستمرار التعاون بين المجتمع الدولي وحكومة العراق. ونلاحظ قرار الولايات المتحدة بتمديد الإعفاءات التي تسمح للعراق بمواصلة استيراد الغاز والكهرباء من إيران.

وتحيط المملكة المتحدة علما بالاجتماع 112 الذي عُقد مؤخرا للجنة الفرعية التقنية وتأسف لتأجيل الاجتماع اللاحق. بيد أننا نلاحظ أن استخراج الرفات من موقع ثالث للمقابر الجماعية في 31 كانون الثاني/يناير سيتيح طي هذا الملف، وهو ما يحتاجه الكويتيون منذ أمد طويل.

ونحث المجتمع الدولي على دعم الحكومة الجديدة في العراق، وهي تعالج القضايا الصحية والاقتصادية والأمنية والسياسية الملحة التي تواجه البلد. إن نجاح حكومة العراق الجديدة يخدم مصالحنا جميعا.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أود أن أبدأ بالإعراب عن إدانتنا للهجوم الذي وقع في 10 أيار/مايو على قافلة تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأن أعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا في تشاد. ونشدد على أهمية ضمان سلامة وأمن حفظة السلام، وندعو حكومة مالي إلى التحقيق بسرعة في الهجوم وتقديم الجناة إلى العدالة.

لقد كان من دواعي سروري البالغ أن أتحدث في هذا الصباح مع الممثلة الخاصة جينين هينيس – بلاسخارت. وأنا أتفق معها على أن التحديات كثيرة. ويمكنني أن أقول للمجلس إنها بالتأكيد على مستوى التحدي. وبعد أن تحدثت معها، أكرر كلامها وأشعر بثقة أكبر من أي وقت مضى بأن الانتخابات العراقية ستتم بمشاركة الشعب العراقي ومن أجله. وأشكرها جزيل الشكر على الوقت الذي أمضته في الحديث معي في هذا الصباح، لأنها منحتني الثقة للاتصال بإدارة ترامب، التي تحدثت، كما يعلم المجلس، مع رئيس وزراء العراق أمس. وأشعر بثقة كبيرة بعد محادثتنا.

وتمثل مصادقة مجلس النواب العراقي على تعيين رئيس الوزراء العراقي الكاظمي في الأسبوع الماضي إنجازا هائلا. وفي مواجهة مرض فيروس كورونا (كوفيد–19) وانخفاض أسعار النفط والتحديات الاقتصادية والأمنية التي طال أمدها، بما في ذلك سيطرة الدولة على الجماعات المسلحة، لم يكن العراق ليجد زعيماً أقدر منه. ومع تولي الكاظمي منصب رئيس الوزراء ووجود الممثلة الخاصة هينيس – بلاسخارت على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فإن العراق في وضع جيد يسمح له بمواجهة تحدياته العديدة. وتتطلع إدارة ترامب إلى مساعدة الحكومة العراقية الجديدة في تحقيق برنامجها الجريء وفي توفير الحياة الكريمة والأمن والرخاء لجميع العراقيين.

إن جائحة كوفيد–19 تشكل تهديدا عالميا لم نشهد مثله منذ 100 عام. وكما نعلم جيدا، فإن هذا الفيروس لا يعرف حدودا ولا يميز على أساس الهويات المجتمعية أو الطائفية. وسيتعين على الحكومة العراقية الجديدة أن تكون يقظة واستباقية لضمان ألا تعكس جائحة كوفيد–19 مسار التقدم الذي حققناه بشق الأنفس في استعادة الاستقرار في العراق. وللمساعدة في منع حدوث أي انتكاس من هذا القبيل، قدمت الولايات المتحدة قرابة 30 مليون دولار للعراق لمساعدته في مكافحة كوفيد–19. ويساعد هذا التمويل على تنفيذ خطة طوارئ للصحة العامة وتجهيز المختبرات للعمل الطبي وأكثر من ذلك بكثير. كما أنه يستند إلى استثمارات بلدي الطويلة الأجل في العراق، الذي قدمنا له مساعدات تزيد قيمتها على 70 بليون دولار على مدى السنوات العشرين الماضية، بما في ذلك ما يقرب من 4 بلايين دولار لقطاع الصحة.

ولكن التمويل وحده لن يكون كافيا. وفي هذا الصدد، يجب أن نعترف بأن العديد من الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة، بما في ذلك شركاء الولايات المتحدة، تواصل الإبلاغ عن فرض قيود على إيصال المساعدة الإنسانية على أرض الواقع. ونشيد بالجهود التي تبذلها البعثة في مجال الدعوة لحل تلك المسألة ونحث السلطات العراقية على إيجاد حل دائم لكفالة تقديم المساعدة الحيوية.

ولا يمكننا أن ننسى، ولن ننسى، المحتجين العراقيين من جميع مناحي الحياة الذين يعبرون عن مظالمهم المشروعة فيما يتعلق بالاقتصاد والحوكمة. ولن ننسى أيضا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت ضدهم خلال الأشهر الأخيرة. وعمل البعثة لا يقدر بثمن في رصد وتوثيق هذه الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان. ويجب على الحكومة العراقية الجديدة توثيق ذلك، وتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

وسلطت الممثلة الخاصة الضوء على استمرار عمل البعثة بشأن ملف المفقودين الكويتيين والمحفوظات الكويتية. ونرحب مرة أخرى بتلك الجهود.

أخيرا، أود أن أكرر الإعراب عن إيماننا الراسخ بأن الانتخابات ذات المصداقية تمثل أفضل فرصة للعراق لإجراء تغيير هيكلي وإدخال إصلاحات حقيقية وتوفير حياة أفضل لجميع المواطنين العراقيين. ونحث البعثة على الإصغاء لدعوة العراقيين من مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية – الذين يطالبون بإجراء انتخابات تدعمها الأمم المتحدة ويقودها العراقيون ويمسكون بزمامها والتي يجب أن تكون حرة ونزيهة، كما قالت الممثلة الخاصة. وبمساعدة البعثة، يمكن للحكومة العراقية أن تستعيد ثقة الجمهور في الانتخابات وأن توفر وسيلة موثوقة لتنفيذ إرادة الشعب.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أضم صوتي إلى زملائي في الإعراب عن خالص تعازينا في وفاة ذوي الخوذ الزرق الذين سقطوا في صفوف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

في البداية، أود أن أشكر السيدة جينين هينيس – بلاسخارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطتها الحافلة بالمعلومات. وأود أيضا أن أرحب بحضور الممثل الدائم للعراق في جلستنا اليوم.

وفي خضم التعقيدات المستمرة فيما يتعلق بالحالة في البلد، نرحب ترحيبا كبيرا بتعيين أول حكومة رسمية للعراق منذ كانون الأول/ديسمبر، تحت قيادة رئيس الوزراء الكاظمي. ونحيط علما بالقرار الذي اتخذه مؤخرا مجلس القضاء الأعلى بالإفراج عن المحتجين وإعلان رئيس الوزراء أن جميع المعاشات التقاعدية ستدفع في الأيام المقبلة. ونظرا للصعوبات التي واجهتها خلال الأشهر القليلة الماضية في التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الموقف الحاسم، من المهم للغاية أن تعمل جميع الأطراف في العراق معا بشكل وثيق، آخذة في الاعتبار شواغل بعضها البعض.

ويسرنا كذلك أن نلاحظ أن التدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) تؤتي أكلها. وكما هو الحال مع العديد من البلدان الأخرى، ساعدت الخطوات الصارمة المتخذة، على الرغم من أنها كانت مشددة، على الحد من عدد حالات ووفيات كوفيد–19 في البلد، التي تشكل إحدى أدنى المعدلات في المنطقة. ومن الضروري مواصلة تطبيق التدابير اللازمة، على الرغم من أن هذه الإنجازات قد أسهمت في تخفيف حظر التجول والإغلاق في الأيام القليلة الماضية، لضمان عدم حدوث موجة ثانية من الإصابات في الأسابيع المقبلة.

ولا يزال يتعين معالجة المسائل التي طال أمدها، على الرغم من أن الجائحة تشكل تحديا مباشرا وخطيرا للعراق. وقد كان لهذه الجائحة عواقب مدمرة على كل عراقي. وأدى انهيار أسعار النفط إلى زيادة الحد من الموارد الشحيحة المتاحة للحكومة. وتطغى ضخامة المصاعب الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي، اللذان ظلا يعصفان بمحافظات وأقاليم العراق، على هذه الأدوات الآن بشكل متزايد. وتهدد هذه الصعوبات بعكس مسار الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس في تنمية البلد الاقتصادية على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد توقع صندوق النقد الدولي، مؤخرا، أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للعراق بنسبة 4.7 في المائة هذا العام. وقد تعين على الحكومة أن تطلب من صندوق النقد الدولي تأجيل الديون إذ أن العجز في الميزانية قد ازداد زيادة هائلة.

ومما زاد من حدة عدم الاستقرار الاقتصادي عدم اليقين السياسي والأمني. وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره (S/2020/363)، وقع عدد متزايد من الحوادث التي تسبب فيها الإرهابيون، بما في ذلك الحوادث التي تسبب فيها إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد أدت هذه الجائحة وتعليق التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المؤقت لبعض أنشطته إلى تهيئة

تربة خصبة لموجة الأعمال الإرهابية. إننا نشاطر الدعوة إلى مواصلة توفير الموارد والاهتمام والإرادة السياسية من أجل مواصلة جهود مكافحة الإرهاب في العراق.

وندعو جميع الأطراف في العراق إلى الالتزام ببذل جهود متواصلة ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والعمل معا من أجل وضع خطة شاملة وطويلة الأجل لتلبية التطلعات الاقتصادية والسياسية المشروعة للشعب العراقي. ومن المهم الدخول في حوار صادق يأخذ في الاعتبار مصالح وآراء جميع الأطراف، السياسية أو الدينية. وبالفعل سيكون هناك قدر أكبر من اليقين السياسي إذا صدر قانون الانتخابات رسميا. ونأمل أن تستأنف الجهود المتعلقة بعودة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، بمجرد التصدي للجائحة على النحو المناسب.

ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بتقديم المزيد من المساعدة والدعم للعراق، حتى يتصدى شعب العراق وحكومته للتحديات المذكورة أعلاه. ويجب احترام سيادة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية. إننا نشاطر الأمين العام دعوته إلى الشركاء الدوليين والإقليميين لممارسة ضبط النفس ومواصلة خفض التصعيد على الفور ودعم العراق في جهوده الرامية إلى صون الأمن والاستقرار.

وما تزال معالجة الحالة الإنسانية في العراق تشكل أولوية كذلك. وندعو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساعدة في هذا الصدد. ونرحب بالمساهمات القيمة التي قدمها عدد من الشركاء في مجال المساعدة والجهات المانحة في الأشهر القليلة الماضية.

وأخيرا وليس آخرا، نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مساعدة شعب العراق وحكومته. فقد اضطلعت الممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بمجموعة من الأنشطة التي تمس الحاجة إليها، على الرغم من الصعوبات العديدة. ونظرا لاستمرار عدم الاستقرار في العراق، فإننا نؤيد تمديد ولاية البعثة في الأيام المقبلة.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، محمد حسين بحر العلوم

أتقدم بالتهنئة، في البداية، إلى الممثل الدائم لجمهورية إستونيا، سفين يورغنسون، على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أعرب عن خالص شكري لمبعوث الجمهورية الدومينيكية الخاص إلى مجلس الأمن، خوسي سنغر وايسنغر، على إدارته القديرة لأعمال المجلس الشهر الماضي.

كما أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، جانين هينس بلاشارت، على إحاطتها.

وأود الآن أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن رئيس وزراء العراق، مصطفى الكاظمي.

”إن التحديات التي يواجهها العراق في مختلف المجالات كبيرة، سواء كانت اقتصادية أو أمنية أو صحية أو اجتماعية، ولكنها ليست أكبر من استعدادنا للتصدي لها. فسيعمل جميع العراقيين، من البصرة إلى كردستان، معا لتحقيق الاستقرار والتغلب على هذه التحديات. وأود أن أذكر، في هذا الصدد، بتجربتنا في الكفاح معا لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضا باسم ”داعش“.

”يدرك أعضاء حكومتي الصعوبات العديدة التي نواجهها: جائحة يمكن أن تطغى على نظام صحي عانى سنوات طويلة من الإهمال وسوء التنمية؛ وأزمة اقتصادية تفاقمت بسبب اعتمادنا على النفط؛ وفجوة في الثقة بين عدة قطاعات من المجتمع العراقي، لا سيما الشباب والمؤسسات العامة، الأمر الذي أدى إلى موجة كبيرة من الاحتجاجات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019.

”إننا نفهم أن تحمل المسؤولية عن تشكيل حكومة وقيادة البلد في ظروف من هذا القبيل ليس امتيازا، بل يشكل اختبارا لإيماننا ببلدنا وشعبه وهو اختبار لا يسعنا أن نتهيب التصدي له. فقد تشكلت حكومتي استجابة لأزمة سياسية، ولكنها تتطلع إلى أن تكون حكومة تحقق الحلول. وسنعالج المشاكل الملحة. وكما ذكرت عندما أعلنت عن برنامج حكومتي للمرة الأولى، الذي وافق عليه البرلمان العراقي منذ ذلك الحين، فإننا نعتقد أنه ينبغي لنا اتخاذ بعض الخطوات مسبقا من أجل تحقيق هدف إيجاد الحلول.

”فأولا وقبل كل شيء، يجب الحفاظ على سيادة الدولة وتكريمها. ثانيا، يجب تعزيز سيادة القانون، ويجب على الدولة أن تستعيد السيطرة الكاملة على قوات البلد المسلحة. ثالثا، يجب أن نعمل على منع القوى الأجنبية من نقل نزاعاتها وتنافسها إلى العراق، الأمر الذي يهدد استقرارنا، ومن استخدام العراق كقاعدة لمهاجمة بلدان أخرى. فسيادة العراق واستقلاله أمران حاسمان لاستقرار المنطقة وأمنها، ونعتقد أن بالإمكان تعزيزهما بإقامة علاقات ودية مع جميع البلدان.

”وأعتقد أن من المهم التوسع لفترة وجيزة في الأولويات الأخرى لحكومتي، على النحو التالي. تتعهد الحكومة باستخدام جميع قدرات الدولة لمكافحة جائحة فيروس كورونكوفيد-19)،

بما في ذلك دعم فرقة العمل المتخصصة وتوفير الأدوية والمعدات الطبية للجمهور، بالإضافة إلى الانفتاح على الدعم والخبرة الدوليين في هذا الصدد، فضلا عن إنشاء نظام حديث للرعاية الصحية مع رؤية تطلعية.

”وتتعهد الحكومة بإنفاذ سلطة الدولة عن طريق مراقبة حيازة الأسلحة وقصر حيازة الأسلحة على المؤسسات الحكومية والعسكرية وبإنفاذ سيادة القانون.

”تتعهد الحكومة بصياغة قانون خاص للميزانية يعالج الأزمة الاقتصادية الراهنة وهبوط أسعار النفط. وينبغي لهذا القانون أن يعالج مشاكل جميع المحافظات، بما فيها المحافظات الواقعة في الجنوب، التي عانت من الحرمان، وتلك التي دمرها داعش وكذلك في إقليم كردستان، مع التركيز بشكل عام على تنوع مصادر الدخل.

”تتعهد الحكومة ببدء حوار وطني صريح ومسؤول مع جميع مكونات المجتمع لتلبية المطالب التي حددتها حركة الاحتجاج السلمية وتنفيذ أولوياتها الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستطلق الحكومة حملة شاملة لتقصي الحقائق والمساءلة فيما يتعلق بحوادث العنف التي صاحبت الاحتجاجات حتى يتسنى مقاضاة المتورطين في سفك دماء العراقيين ولتمكين أسر الشهداء والجرحى الحصول على العناية اللازمة.

”تتعهد الحكومة بحماية سيادة العراق وأمنه وصياغة رؤية وطنية مشتركة للتفاوض بشأن وجود القوات الأجنبية في العراق. وستطبق هذه الرؤية في إطار حماية أمن البلد ومواصلة مكافحة الإرهاب.

”تتعهد الحكومة بمكافحة الفساد باعتماد آليات قانونية واتخاذ خطوات عملية لضمان حماية الممتلكات العامة وتعزيز دور المؤسسات القضائية واسترداد الأموال العامة داخل العراق وخارجه.

”تتعهد الحكومة بتعزيز قيم المواطنة واحترام التنوع الديني والإثني والوطني في العراق، وترفض أي نوع من التمييز الديني أو الطائفي أو القائم على الجنسية بين المواطنين.

”وإذ تعتزم الحكومة اتخاذ إجراء بشأن الأولويات المذكورة أعلاه، أمرت في أول اجتماع لمجلس الوزراء المعقود في 9 أيار/مايو، بدفع المعاشات التقاعدية فورا، وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في أعمال العنف ضد المتظاهرين السلميين وإنصاف المتضررين، ومساءلة الجناة وتعويض أسر الشهداء والجرحى، والإفراج، بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى، عن جميع المحتجزين الذين شاركوا في مظاهرات تشرين الأول/أكتوبر، إنشاء لجنة خبراء للتقييم وتقديم توصيات بشأن وضع إطار قانوني للانتخابات، وتقديم توصيات بشأن استكمال أو تعديل القانون الوطني للانتخابات وأفضل الممارسات لدعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تنظيم انتخابات مبكرة، وإنشاء لجنة خاصة للتحضير للحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما يتسق مع هدف الحفاظ على السيادة الوطنية للعراق.

”وتشكل محاربة الإرهاب ومكافحته جوهر الاستراتيجية الأمنية لحكومة بلدي، وكذلك الغرض منه في تمهيد الطريق لإعادة بناء المدن المحررة وعودة المواطنين المشردين. تحقيقا لهذه الغاية، سنتولى زمام المفاوضات مع التحالف العالمي لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بشأن وجود القوات الدولية في العراق على أساس رؤية وطنية مشتركة وشاملة.

”يرحب العراق بجميع الجهود المبذولة حتى الآن لإعادة أفراد أسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ويحث البلدان الأخرى على قبول عودة مواطنيها غير المدانين. وهناك حاجة ملحة إلى بذل جهود متضافرة لإعادة تأهيل ضحايا الإرهاب وإدماجهم، خاصة في المناطق التي تم استردادها.

”يؤكد العراق التزامه القوي بإقامة علاقات ودية وتعاون مع جيراننا والمجتمع الدولي بأسره. وفي هذا السياق، لا يزال التعاون مع الكويت يشكل إحدى الأولويات القصوى للعراق. ويتمحور جزء كبير من جهودنا على العثور على المفقودين الكويتيين، فضلا عن الوفاء بالتزاماتنا تجاه أسرهم المكلومة. وتواصل وزارة الدفاع العراقية جهودها لحفر الرفات في مواقع السماوة والخميسية والرضوانية وكربلاء وسلمان باك والبرجوسية. وفي الوقت نفسه، يدعو العراق اللجنة الثلاثية ودولة الكويت إلى التعجيل بالعملية للإعلان عن نتائج اختبارات الحمض النووي لرفات 47 مفقوداً عثر عليها وسُلّمت في آب/أغسطس 2019.

”أدت جهود البحث المتواصلة والمضنية إلى اكتشاف مجموعة جديدة من المحفوظات الكويتية. وكان من المفترض أن تسلم وزارة الخارجية العراقية هذه المحفوظات بحلول نيسان/ أبريل، ولكن تأجل تسليمها نظرا للظروف التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19.

”وفيما يتعلق بالتعويض، دُفع مبلغ 440 مليون دولار في 28 نيسان/أبريل، ليبقى الرصيد غير المسدد بقيمة 2.8 بليون دولار. وتضع هذه الحالة الهشة العراق في موقف بالغ الصعوبة ولن يتسنى لأي حكومة بلد أن تصمد في مواجهته بمفردها بدون التعاون والتضامن الدوليين. ويعدُّ تشكيل الحكومة الجديدة في هذه الظروف الصعبة دليلا آخر على نجاح الديمقراطية في العراق حيث تم انتقال السلطة سلميا وفقا للدستور.

”لذا نتطلع إلى أن يدعم مجلس الأمن العراق بمساعدة الحكومة الجديدة على تحقيق أولوياتها بالطرق التالية: إدانة انتهاكات سيادة العراق من جانب أي من الدول الأعضاء ومنع هذه الأعمال في المستقبل، دعم الحكومة المشكلة حديثا لمواجهة التحديات الرئيسية التي تواجهها، وخاصة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، والتعاون النشط مع العراق في الحرب على الارهاب الذي لا يزال العراق يقف فيه على خط المواجهة.

”يشيد العراق بالدعم المقدم إليه من المجتمع الدولي ويؤكد مرة أخرى أن مساعدة البلد على الحفاظ على سيادته الوطنية ستكون ركيزة أساسية لنجاح الحكومة الجديدة.

”وأعرب عن تقديري الخاص للأمين العام على مواقفه الداعمة للعراق، ونأمل أن يواصل

المجتمع الدولي دعم شعب بلدي في تحقيق عراق مستقر ومزدهر. وأتوجه بالشكر الخاص إلى رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريقها على جهودهم الدؤوبة على مدى الاثني عشر شهرا الماضية. ونتطلع إلى أن يجدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة سنة أخرى”.

____